ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 01(2022) ص01-19

التجربة البرازيلية... كنموذج لترقية التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي

The Brazilian experience... as a model for promoting foreign trade under the global trading system

د.ملال شرف الدين

جامعة عباس لغرور خنشلة -الجزائر

charefeddinemellal@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/11/16

تاريخ القبول:
2022/01/22

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التجارة الخارجية
- ✓ البرازيل
- ✓ النمو الاقتصادي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الاستراتيجيات والسياسات التي قامت بها البرازيل من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي، خاصة وأنها انتهجت نظام اقتصاد السوق الذي تزامن مع نمو اقتصادها من خلال اعتمادها على سياسة خارجية تمنح الأولوية للتحالف مع الدول النامية واتخاذ التدابير لتحرير تجارتها الخارجية، التي أصبحت عاملا أساسيا في إستراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي. وقد تطلب هذا البحث استخدام الأساليب التطبيقية المتمثلة في المنهج التحليلي بالإضافة للأدوات الأدوات الإحصائية والتي مكنت من الوصول إلى وجود آثار إيجابية لتحرير التجارة الخارجية للبرازيل على نموها الاقتصادي، من خلال الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي إليها وكذا الاستغلال الأمثل لمواردها.

Article info

Received
16/11/2021
Accepted
22/01/2022

Keywords:
- ✓ *Foreign Trade*
- ✓ *Brazil*
- ✓ *Economic Growth*

Abstract :

This study aims to identify the strategies and policies undertaken by Brazil in order to integrate into the global trading system, especially as it adopted the market economy system that coincided with the growth of its economy through its reliance on a foreign policy that gives priority to alliance with developing countries and taking measures to liberalize its foreign trade, which It has become a key factor in development strategies and economic growth. This research required the use of applied methods represented in the analytical approach in addition to the statistical tools, which made it possible to reach the positive effects of liberalizing Brazil's foreign trade on its economic growth, by taking advantage of the flow of foreign investment to it as well as the optimal exploitation of its resources.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تمكنت البرازيل في العقدين الماضيين من الوصول إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية جد مقبولة سمحت لها بأن تكون ضمن مراتب الفئات الأولى في اقتصادات العالم، ما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة ومحاولة الاستفادة منها وذلك مقارنة على ما كانت عليه، فحتى أنها لم تكن قادرة على سداد ديونها الخارجية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، إضافة إلى أنها لم تكن قادرة على التحكم في الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار، ما تسبب في انتشار مظاهر البئس والفقر وارتفاع معدلات الجريمة والعنف ما جعل الحياة فيها شبه مغامرة.

وعلى الرغم من إختلاف المبررات النظرية والواقعية لدولة البرازيل في الانتقال باقتصادها من وضع يعرف تراجعا في كل مؤشرات التنمية فيها إلى تسجيل بيانات ملفتة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي من بينها النمو الاقتصادي، ومما لا يدعوا للشك هو دور الأقاليم المجاورة في ذلك عن طريق التكامل الاقتصادي، من خلال سياسات الإنفتاح وتحرير المعاملات التجارية والرأسمالية للاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد، فقد قامت البرازيل بتطبيق عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية تصب في خدمة التنمية الاقتصادية، كان من بينها الاعتماد والسعي إلى استقطاب رؤوس الأموال في إطار الاستثمار الأجنبي وتحرير تجارتها الخارجية مع تشجيع المنتجين المحليين من أجل الاستفادة من النظام التجاري العالمي، لذلك سنحاول من خلال هذا الموضوع الوقوف على **أثر التجارة الخارجية على أداء الاقتصاد البرازيلي** وذلك من خلال:

- الدعائم التجارية للاقتصاد البرازيلي.
- واقع التجارة الخارجية للبرازيل ضمن النظام التجاري العالمي
- واقع النمو الاقتصادي في البرازيل
- مدى مساهمة تحرير التجارة الخارجية في تحسين معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

2. الدعائم التجارية للاقتصاد البرازيلي:

1.2 المقومات الاقتصادية للبرازيل:

إن من بين العوامل الأساسية التي ساعدت دولة البرازيل على إتخاذ مبادرات التوجه الاقتصادي نحو العالم الخارجي، هو توفرها على عدة مقومات اقتصادية متنوعة، استطاعت الدولة توظيفها واستغلالها في خدمة إنفتاحها الاقتصادي ولعل من أبرز هذه الإمكانات هي:

- ✓ **توفرها على الأراضي الزراعية:** مكنت الأراضي الزراعية الكبيرة ذات الخصوبة والتنوع العاليين والمقدرة بحوالي 8.515 مليون كم^2 من انتقال البرازيل من مستورد صافٍ للأغذية إلى واحد من أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم، بالرغم من أن الزراعة تمثل في المتوسط 5% من اقتصاد البرازيل خلال الفترة 2000-2014، لكن أهمية هذا القطاع تتجاوز بكثير ما تشير إليه الإحصاءات (OECD , 2015).
- ✓ **تركيبة عمرية فتية:** يمكن اعتباره خزان كبير من الموارد البشرية في سن الشغل، بحيث تشير الإحصائيات أن عدد السكان بلغ سنة 1990 تقريبا 149 مليون نسمة، لينتقل إلى أكثر من 174 مليون نسمة سنة 2000، أما في سنة 2018، فقد بلغ حوالي 209 مليون نسمة، وأن الفئة العمرية 25-52 هي الفئة الغالبة بنسبة تقدر بـ 44.09 %، ما ساعدها على تطوير رأس مالها البشري(IndexMundi, 2019) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ **الصناعة:** تتمتع البرازيل بقاعدة صناعية متنوع ومواكبة للتطورات الدولية، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود والسياسات التي قامت بها الدولة في فترة السبعينات، والمتمثلة في التسهيلات المقدمة سواء للمنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب في مختلف الفروع الصناعية.

- ✓ **أماكن الجذب السياحي:** تمتلك البرازيل مناطق طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة بقوة لإجتذاب مجموعات سياحية كبيرة، زيادة على ذلك فقد استحدثت نوعا خاصا من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، نظير تفردها بالتراث الشعبي بالغ الخصوصية في الإحتفال بهذا النوع، أين يتم من خلاله الإحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا النوع من السياحة وتمكنت من استقبال 5 مليون سائح سنويا (شحاته، تجربة التنمية..البرازيل نموذجا، 2006).

- ✓ **البنى التحتية:** بذلت البرازيل جهود معتبرة في بناء وتطوير الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ داخل الدولة وكذا المنشآت الرياضية، وذلك من أجل تعزيز المقومات الاقتصادية ودعم الثقة في الاقتصاد.

- ✓ **تعدد الأقاليم المناخية:** ساعد التنوع المناخي في البرازيل في تعدد المنتجات الفلاحية خاصة المناخ الاستوائي والذي يمتاز بغزارة أمطاره طول السنة.

- ✓ **شبكة مائية كثيفة:** تشمل الأمطار الغزيرة والمياه الجوفية والأنهار العديدة، التي من بينها: نهر الأمازون، ساو فرانسيسكو ونهر برانا.

- ✓ **الغابات:** تمتلك مساحات غابية بحوض الأمازون، جعلتها توفر موارد خشبية هامة وتشير الإحصائيات في سنة 2013 بأن البرازيل تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج الخشب.

كما ساهمت الثروات المنجمية وثروات التعدين في تغذية الاقتصاد البرازيلي منذ العصور الاستعمارية، إذ تتميز بوفرتها خاصة بالنسبة لعنصر الحديد، الذي يتعدى 8000 شركة في صناعة التعدين وهي أكبر منتج عالمي لخام الحديد وتشير الأرقام إلى أن هذه الثروة تكسبها حوالي 30 مليار دولار في الصادرات.

2.2 الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتبعتها البرازيل في إطار التحرير التجاري:

أ. استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

تبين في منتصف السبعينيات بأن معظم الشركات البرازيلية كانت متخلفة نسبيًا وتتميز ببطء في التطورات التكنولوجية وعدم التكافؤ من حيث شروط المنافسة، مقارنة بما تم تحقيقه في العديد من الدول الصناعية والمتقدمة، استدعى الأمر بصناع القرار في البرازيل بوضع عدة إجراءات واستراتيجيات من أجل حماية الإنتاج الوطني والنهوض بأداء شركاتها الوطنية، وقد تمثلت أحد هذه الإجراءات في منح الشركات الوطنية مستويات عالية من الحماية التجارية.

كما أنه كان ينظر لهذه الشركات على أنها أساس النهوض بالقطاع الصناعي البرازيلي وتسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية والوصول إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، لذلك خصص لها برامج متعددة الحوافز، والحفاظ على مستويات أعلى من الحماية الإسمية والفعالة ضد المنتجات المستوردة في الفترة 1978-1997، وأن أغلب هذه الصناعات تمثلت في: صناعة السيارات، والمعدات الميكانيكية والكهربائية، المواد الصيدلانية، الصلب والمعادن).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأن من بين الإجراءات أيضا التي قامت بها الدولة من أجل إنجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وتنمية وتحسين أداء شركاتها هو (Juan E. Santarcángelo, 2018):

1. توفير خدمات البنية التحتية والتي شهدت تغييرات تنظيمية مكثفة ابتداء من سنة 1975، ووضع القواعد والتخصصات النموذجية للاستثمارات الوطنية؛
2. إتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت بالأساس في تبني مستويات عالية من الحماية التجارية ومنح الإعفاءات الضريبية على الصادرات وتمويل الأنشطة المبتدئة واستحداث خدمات الترويج التجاري؛
3. الاعتماد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية إلى القطاع الصناعي، بحيث تمكن من إنشاء مؤسسات عمومية كبيرة أوكلت لها مهمة تطوير الصناعات الثقيلة؛
4. تعزيز القدرة التنافسية في الفروع التي تمتلك فيها البرازيل العديد من المؤسسات والقدرات الإنتاجية والتي من بينها: السيارات، السلع الرأسمالية، المنسوجات والملابس، الخشب والأثاث، والعطور ومستحضرات التجميل، الهندسة المدنية، الخدمات، الشحن، الجلود الكبيرة والصناعية، الصناعات الزراعية، القمح، السلع الكهربائية ولعب الأطفال؛
5. استحداث آليات وأجهزة إدارية تقوم على تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة.

وقد أدت هذه الإجراءات في تحسين أداء هذه الشركات، وأن من أهم هذه النتائج نجد(Renato P. Colistete, 2010) :

1. نمت أربع شركات كبرى بنسبة قدرت بـ 24 % في الفترة 1978-1997.
2. زادت وتوسعت المنتجات المصنعة البرازيلية بمعدل سنوي قدره 3.2 % بين سنتي 1908-1989، مع تحقيقها لقدر معقول من القدرة التنافسية الدولية في عدد كبير من خطوط الإنتاج؛
3. ارتفعت صادرات هذه الشركات بنسبة قدرت بـ 5 % سنويا، وحافظت على صادراتها لعدة سنوات؛
4. في سنة 1997 أصبح 56 % من مجموع الشركات البرازيلية ذات الصناعات التحويلية مصدرة، وأن 43.4 % من مجموع الشركات ذات المنتجات المصنعة مصدرة أيضا؛
5. كما شهدت فروع الشركات الصناعية في مناطق البرازيل المختلفة ارتفاعا في مستويات الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة، مما أدى ذلك إلى زيادة وزنها وفعاليتها في الاقتصاد البرازيلي؛
6. شهدت الصناعات الغذائية والنسيج، انخفاضا في حصتها من الناتج الصناعي من 31.9 % و18.6 % في سنة 1949 إلى 13.9 % و6.4 % في سنة 1980 على التوالي.

ب. استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير المعتمدة على التكامل الإقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

خلال العقود القليلة الماضية، لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) دورًا مهمًا للغاية في التصنيع البرازيلي، خاصة وأنه كان ينظر إلى الرأسمال الأجنبي بتعاطف من جانب الغالبية العظمى من التيارات السياسية والأحزاب، الذين يرون أنه مصدر للتوظيف وتحديث الاقتصاد، لذلك سعت الدولة إلى مجموعة من السياسات والإستراتيجيات كان من بينها:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. اتخذت البرازيل مجموعة من المعايير لتنظيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، كان أهمها عدم التمييز من حيث القيود الجمركية الواسعة وغير الجمركية المفروضة على الواردات، فقد كان السوق المحلي الكبير والديناميكي المحمي من جميع أنواع الحواجز التجارية العامل الرئيسي الذي جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل، لذلك شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل تنوعا من حيث دول المصدر والمنشأ والقطاعات التي تستهدفها هذه الاستثمارات، مما أسهمت في نمو حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في استثمارات الدولة وإنتاجها وتجارتها الخارجية على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، وقد حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كدولة مستثمرة رائدة في البرازيل، بنسبة قدرت بـ 26 % من إجمالي التدفقات التي تلقتها البرازيل في الفترة 1996-2000، كما ارتفعت نسب مشاركة الدول الأوروبية نظرا للتسهيلات المقدمة من طرف البرازيل، بحيث سجلت إسبانيا 16.2 % ، هولندا 10.1 %، البرتغال 6.8 (Veiga, 2004, p : 02.)% ؛

2. استراتيجية السياسة الخارجية البرازيلية، بحيث اتخذت ثلاث مواقف أساسية الأول هو العمل على إيجاد تكامل صلب في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، الثاني هو العمل على تكوين علاقات متميزة مع الدول الإفريقية (نظمت قمة إفريقية أمريكية جنوبية، وأخيرا هو التوجه إلى الشرق الأوسط أو العالم العربي، وفي تصريح للرئيس البرازيلي " لويز إينياسو لولا دا سيلفا" في سنة 2009 قال: بأن بعد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في البرازيل سنة 2005، فإن الميزان التجاري البرازيلي ارتفع من 8 إلى 20 مليار دولار (صيداوي، 2013 ص: 06.)؛

3. أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في دستور 1991، وبالتحديد في المادة 171، في زيادة سياسة الإنفتاح، من خلال رفع بعض الآليات التي كانت تقيد تدفق رأس المال نحو الداخل وكذا رفع القيود المفروضة على دخول وتشغيل الشركات الأجنبية، وتمكين هذه الأخيرة من المشاركة في عمليات الخصخصة، وبعض الإستثمارات التي كانت محتكرة من قبل الدولة البرازيلية (Veiga, 2004, p : 02.)؛

4. اتخذ البنك المركزي البرازيلي مجموعة من السياسات والتدابير المصممة مباشرة لجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت في تبسيط عمليات التسجيل المطلوبة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من أجل تقليل التكاليف الإدارية، إضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء وكالة في سنة 2002 لتشجيع الإستثمارات بين الحكومة الفيدرالية والكيانات التجارية الأفقية والقطاعية، وتوفير المعلومات عن الفرص واللوائح والحوافز والعوامل الأخرى ذات الصلة بقرارات الشركة الأجنبية للإستثمار في البرازيل (IBP, 2016, p: 16.).

اكتسب الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في البرازيل في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بالنسبة للإستثمارات المرتبطة مباشرة بأنشطة التصدير، وما ساعد البرازيل في ذلك هو الإستثمارات البريطانية في السكك الحديدية والنقل البحري والخدمات المالية والتسويق التجاري ومرونة التعريفات الجمركية وغير الجمركية.

ت. إستراتيجية تشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات من خلال الإصلاحات المالية:

تتجه أغلب الشركات المتعددة الجنسيات نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو نتيجة أن هذه الأسواق تتيح لها فرص النمو والتوسع على الصعيد العالمي، والبرازيل من بين هذه الدول التي تتوافق مع شروط هذه الشركات، خاصة وأنها تتميز بسوق داخلي كبير وطاقات بشرية، إلى جانب قاعدة الموارد الطبيعية المهمة، كل هذه العوامل سمحت باستقطاب هذه الشركات، بحيث:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. قامت العديد من الشركات الوطنية البرازيلية بتقييم قدراتها الإنتاجية الفردية قبل أن تتجه للأسواق الأجنبية، بحيث أتيحت لها فرصة التوجه إلى الأسواق الداخلية مع مجموعة من الامتيازات التي مكنتها من ترقية منتجاتها، ومن الأمثلة على ذلك نجد شركة " Marcopolo"، وهي شركة مصنعة للحافلات، بحيث أصبحت تمتلك القدرة على توفير منتجات تامة الصنع، وفهم معمق لاقتصاديات الأنظمة الفرعية، وقد سمحت لها هذه الخصائص بزيادة أجزاء من أعمالها في الأسواق الخارجية، أهمها: كولومبيا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا(Paolo Pigorini, 2014, p: 09) .

2. سعت البرازيل إلى تكييف أنظمتها وإضفاء طابع المرونة عليها، من أجل تلبية متطلبات الشركات سواء المحلية أو المتعددة الشركات، بحيث سعت إلى إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات هذه الشركات لكي تتمكن من تصدير منتجاتها، لذلك نجد الدولة البرازيلية تمنح لها قدر كبير من الاستقلالية في تحديد موقع المنتجات وتطوير السوق والتعامل مع العملاء، ومن أمثلة ذلك شركة الملابس والأحذية البرازيلية "Alpargatas"، (Paolo Pigorini, 2014, p: 09, p. 10).

3. تشجع الحكومة البرازيلية الإستثمار الأجنبي في شكل إعفاءات ضريبية إلى جانب توفير التسهيلات الإدارية، فقد تمنح للشركات التي تُصدر أكثر من 80٪ من إنتاجها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إعفاء من ضرائب محددة على صادراتها، ثم امتدت هذه الإمتيازات لتشمل جميع الشركات المصدرة لمدة ثلاث سنوات فقط، كما وضعت عدة إعفاءات وإمتيازات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر (The Center of International Financial Management, 2017, p: 02.).

4. تحاول الدول البرازيلية جذب الاستثمار من خلال تقديم مزايا ضريبية مخصصة ودعم البنية التحتية لشركات محددة يتم التفاوض بشأنها على أساس كل حالة على حدة، وقد أدى ذلك إلى توترات إدارية بين الولايات البرازيلية، نتيجة عدم توحيد قضية سعر الضريبة (Ernst, 2005, p: 08).

كما أنه في سنة 2016، بلغت إيرادات 20 شركة من الشركات متعددة الجنسيات البرازيلية أكثر من 135.3 مليار دولار أمريكي بما في ذلك الصادرات.

ث. إستراتيجية التوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية

كان ينظر إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية قد يؤدي زيادة الطلب عليها سواء محليا أو خارجيا، وبالتالي تمهيد الطريق للتصدير، لذلك اعتمدت البرازيل على عدة إجراءات من أجل تنمية هذا القطاع من خلال:

1. مساهمة برنامج "القضاء على الجوع" في البرازيل في تنمية وتوسيع القطاع الزراعي والحد من الفقر إلى أن أصبحت البرازيل معيارا دوليا فيما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية، من خلال برنامج "بطاقات الغذاء" وبرنامج "اقتناء الغذاء" المتمثل في آلية تمكن الدولة من اقتناء الأغذية من المزارعين الصغار، الأمر الذي شجعهم على زيادة الإنتاج سواء للسوق المحلي أو الأجنبي، وتشير عدة نتائج بأن دخل العاملين في الزراعة قد ارتفع بنسبة 33 % في الفترة 2003-2009 (البرازيل، 2012/ ص: 11.)؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. قامت البرازيل بتبادل الخبرات الإنمائية والمعرفة والتكنولوجيا المناسبة بينها وبين الدول النامية، بحيث اعتمدت على توسيع التعاون الثلاثي، بينها واليابان ودولة الموزمبيق عن طريق تنمية منطقة السافانا الإستوائية المعروفة بإسم "سيرادو" بحيث أصبحت أكبر منتج لفول الصويا وغيره من المنتجات الزراعية؛

3. تعتبر التكنولوجيا الزراعية إحدى نقاط القوة في البرازيل، إذ قامت في سنة 2006 بإنفاق مبالغ معتبرة على الأبحاث الزراعية عن طريق مؤسسة البرازيل للأبحاث الزراعية، التي أدت بدورها إلى زيادة كفاءة القطاع الزراعي من خلال زيادة إنتاجية العامل الزراعي ومساحة الأراضي الزراعية؛

4. طورت البرازيل العديد من البرامج الزراعية التي تعمل على أساس عامل الاستدامة، فلكي يتمكن المزارعين المؤهلين من الحصول على دعم الأسعار وبرامج الائتمان ينبغي أن يلتزموا بقوانين تقسيم المناطق (البشرية، 2013)، وأن من بين البرامج الزراعية، نجد: برنامج "موديرا اغرو Moderagro" وبرنامج "برودوسا Produsa" الذي ينمح قروضا للزراعة في الأراضي ذات التربة المتدهورة، وبرنامج "بروبفلورا Propflora" الذي ينمح القروض لتشجيع زراعة الغابات وخاصة شجر زيت النخيل.

3.2 تحليل وضع الإصلاح التجاري في البرازيل

بدأ تحرير التجارة الخارجية البرازيلية في سنة 1987، أين تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية الإسمية منذ سنة 1988، وقد كان هيكل التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية الإسمية كما يلي :(Renato P. Colistete, 2010)

33.4% ← 1988-1990
17.8% ← 1991-1993
12.9% ← 1994-1996
13.9% ← 1997-1998

كما أن تسارع عمليات تخفيض التعريفات الجمركية، كانت له مبرراته وتداعياته على البرازيل، بحيث يمكن حصر أهم هذه التداعيات في :(Carvalho, 2000, p: 11.)

1. إثارة صدمة تنافسية على المنتجين المحليين، كان من بينهم 30 شركة توقفت جزئيا عن الإنتاج من أجل التأكد من وضع السوق المحلي؛
2. كسر المواقف الإحتكارية للعديد من المنتجات، وإدخال إصلاحات كبيرة على المؤسسات المنتجة.
3. توسيع نطاق الإصلاح التجاري في سنة 1994 ليشمل إزالة الحواجز غير التعريفية وعددا من الحوافز التصديرية؛
4. استخدام السياسة التجارة كأداة تكميلية لعمليات تثبيت الأسعار، والتي استقرت بعد سنة 1994؛
5. وضع مجموعة من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية للتصدير، والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1995؛
6. كما أنه وعند تحليل لتداعيات الإصلاح التجاري على الميزان التجاري في البرازيل نجده أنه قد حدثت عليه عدة تطورات، نظرا لأنه كان مرتبط بسوق محلية كبيرة مغلقة، وبالتالي فإن الخصائص المنطقية التي حدثت هي: (Renato P. Colistete, 2010)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. ارتفاع ملفت في قيمة الواردات، أين سجلت زيادات مستمرة ابتداء من سنة 1990، كانت أهمها في الفترة 1990-1993 أين قدرت بـ 5.5 %، وفي الفترة 1995- 1997 شهدت زيادة قدرت بـ 7.2 %، أما بالنسبة للواردات الأكثر طلبا فتمثلت في المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية والسيارات؛
2. نمو الصادرات البرازيلية نتيجة عمليتين متزامنتين: تخفيض التعريفات المتعددة الأطراف والأفضليات الإقليمية داخل" ميركوسور"؛
3. أسهم التدفق الهائل لرأس المال الأجنبي في تمويل عجز الحساب الجاري المتزايد: فقد ارتفعت نسبة تكوينه للناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1 % خلال الفترة 1993 -1994، إلى ما يقارب 4.5 % في سنة 1997.

يمكن القول بأن الإصلاحات التجارية الجديدة كانت مهمة على الاقتصاد البرازيلي خاصة وأنها ساعدت على تحسين عدة مؤشرات اقتصادية، كان من بينها إنتاجية العامل، بحيث تشير الإحصائيات بأن إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية قد زادت بمعدل سنوي قدره 8.7 % في الفترة 1991-1997 مقارنة بنسبة قدرت بـ 0.3 % في المتوسط خلال الفترة 1981-1989.

كما أنه وفي الجانب الآخر من الإصلاحات المتعلق بالشروط الجديدة الممنوحة للمستثمرين الأجانب والتي رافقت البيئة الدولية المواتية فقد أدت إلى مشاركة واسعة للمستثمرين الأجانب في عملية خصخصة الشركات المملوكة للدولة بحيث بلغت إيرادات الناجمة عن برامج الخصخصة حوالي 70 مليار دولار في الفترة 1991-1998.

كما أن التغيرات التي عرفها الاقتصاد البرازيلي في العقدين الأخيرين، خاصة مع برنامج الرئيس "لولا" للتنمية الاقتصادية مكنت من تحسين البيئة الاقتصادية البرازيلية، وأن من أهم الإجراءات المعمول بها في هذا البرنامج هي:

1. **برنامج التقشف:** نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة واسترجاع ثقة المستثمرين والدول، وقد مكن هذا البرنامج من تخفيض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للدولة ومن ثم أدى ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي (Nazmi, 2015, p: 08.)، وقد ترتب على ذلك مايلي (Philip Arestis, 2008 , P : 14.):

- ✓ إتباع نمط جديد من التنمية الاقتصادية، ويشمل مجموعة من سياسات التحرير والسوق الصديقة المتمثلة في الخصخصة، التحرير المالي، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والإصلاح الضريبي؛
- ✓ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من نسبة قدرت بـ 0,8 % سنة 1999 إلى نسبة تتراوح بين 3,5 -4,9 % في حدود سنتي 2004-2006؛
- ✓ سمح لها من الإستفادة من حوالي 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في الفترة 2004 -2011؛
- ✓ دخول ما يقارب 1.5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل في سنة2011؛
- ✓ عودة نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد، الأمر الذي ساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة؛

2. **تغيير سياسات الاقتراض:** تم اعتماد تسهيلات ائتمانية، كان من بينها تخفيض أسعار الفائدة من 13.25 إلى 8.75 % أين شهدت (Nazmi, 2015, p: 08., p. 09):

- ارتفاع في عدد المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص عمل، زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية؛
- تحقيق نمو اقتصادي في سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 2.7 %؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- زيادة تدنية نسب الفقر، خاصة وأن الأرقام تشير إلى أن نصف السكان زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68 %.

3. **التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:** نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية البرازيلية ووضع الاستراتيجيات الزراعية، فقد تمكنت من تصدير المنتجات الخام في العقد الأول من بداية البرنامج لتستفيد من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح لها من سد العجز في ميزان المدفوعات.

4. **التوسع في الصناعة:** اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا القطاع إلى الاهتمام بفرعين هما (Lael Brainard, 2009, p: 19):

- توسيع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، والتي يرجع نموها بالأساس إلى التوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية التي مكنت من تصديرها؛

- الصناعات التقنية المتقدمة، حيث تمكنت الدولة بالنهوض بصناعات السيارات والطائرات، بحيث احتلت شركة "امبراير Embraer"، المرتبة الثالثة عالميا من حيث تصنيع الطائرات التجارية.

5. **تنشيط السياحة:** عملت البرازيل على التسويق السياحي لمناطقها وتراثها خاصة سياحة المهرجانات إلى أن أصبحت تستقبل أكثر من خمسة مليون سائح سنوي، مما زاد من إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيد من النمو.

6. **برنامج الاعانات الاجتماعية:** تعددت جوانب الإصلاح الاجتماعي إلا أن أهم برنامج تمثل في "بولسا فاميليا"، هو برنامج بدأ منذ التسعينات في عهد "كاردوسو"، ليستمر حتى في عهد الرئيس "لولا" (Ansell, 2011, p : 24).

ويقدر تمويل هذا البرنامج كلفة تتراوح بين 6 – 9 مليار دولار، بحيث يمنح إعانات مالية للأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا بهدف رفع وتحسين معيشتها، وقد كانت مخرجات هذا البرنامج تتمثل في:

- وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي، إذا أدت برامج "لولا" إلى انتقال ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، وفي تقرير صادر عن مؤسسة "سيتيليم" المتخصصة في أبحاث المستهلكين أنه قد زاد معدل الاستهلاك لأكثر من 23 مليون شخص يتراوح دخلهم من 457 إلى 753 دولارا شهريا؛
- ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر "جيني"* بنسبة قدرت بـ 21%؛
- أدت عمليات رفع الحد الأدنى للأجور إلى خفض المؤشر بنسبة قدرت بـ 32%؛
- وفي تقرير للبنك الدولي حول مؤشر ارتفاع دخل الأسر فإن: دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا، في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يرجع إلى السياسات الفعلية الهادفة إلى إقامة العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية.

*- **معامل جيني:** نسبة للعالم "كورادو جيني" وهو من المقاييس الهامة والأكثر استخداما في قياس عدالة توزيع الدخل الوطني، تعتمد فكرته على منحنى لورنز.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. **برنامج التكتلات الاقتصادية:** أكدت السياسة الاقتصادية الخارجية للبرازيل على التكامل الإقليمي من أجل استكمال المشروعات الاقتصادية والتجارية وفق استراتيجيات توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية، لذلك عملت على توسيع التجارة وإقامة علاقات اقتصادية مع عدة دول، لما للتكامل من فوائد سواء على الجانب السياسي والاقتصادي، وكذا العسكري، وهو ما يستشهد به وزير الخارجية البرازيلي عند قوله بأن "ميركوسور" هو جزء معتبر من خطط بلادنا، وكذا هو جزء معتبر من نهوضنا الاقتصادي، وأن من بين أهم التكتلات أو التحالفات الاقتصادية للبرازيل (Kliass, 2011, p: 21)، نجد: "ميركوسور Mercosur"[†] ويضم (البرازيل، الأرجنتين، باراجواي، وأوروجواي).

- "البريكس BRICS" يضم: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا.
- رابطة تكامل أمريكا اللاتينية "ALADI"، وتظم: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوبا والإكوادور والمكسيك وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.
- إتحاد دول أمريكا الجنوبية "UNASUR"، ويظم الدول الأعضاء في الميركوسور بالإضافة إلى بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا، تشيلي.

3. واقع التجارة الخارجية للبرازيل ضمن النظام الاقتصادي العالمي:

1.3 حجم رؤوس الأموال المتدفقة:

كانت البرازيل تعتمد شبكة من الضوابط على تدفقات رأس المال، بحجة أن القيود المفروضة على تدفق رؤوس الأموال تعد شرطا ضروريا من أجل تجنب الأزمات المالية التي تخلفها، غير أن هذه السياسات الرقابية تلاشت بمرور الوقت، إلى أن أصبح الاقتصاد البرازيلي أكثر تكاملا مع العالم المالي، مقارنة بمثيلتها من الأسواق الناشئة الكبيرة.

ولقد بدأت البرازيل في العقدين الأخيرين بالتحرير التدريجي لحساب رأس المال بوضع إجراءات جديدة تخص تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج، وقد تمثلت أهم هذه الإجراءات في (Ilan Goldfajn, 2005, p: 04.):

1. تخفيض أو إلغاء الضرائب على المعاملات المالية لرأس المال الأجنبي؛
2. إلغاء القيود الكمية على المستثمرين غير المقيمين للإستثمارات في الأوراق المالية وأسواق رأس المال سواء الصادرة محليا أو في الخارج؛
3. السماح للمقيمين بإصدار أوراق مالية في الخارج بما في ذلك الديون دون موافقة مسبقة من البنك المركزي؛
4. إدخال قابلية تحويل العملات مبدئيا من خلال آلية "التحويلات الدولية في الواقع" بحيث يمكن للمقيمين نقل مواردهم إلى الخارج من خلال استخدام حسابات غير المقيمين.

[†] - **ميركوسور** " Mercosur" : يعني السوق المشتركة الجنوبية، وبالإسبانية " Mercado Común del Sur" وتعرف باختصار **ميركوسور** هو إسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي يظم الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وكنتيجة لهذه الإجراءات، فقد أسهمت في تغيير هيكل حركة رؤوس الأموال في البرازيل، بحيث كان من بين أهدافها هو تمويل العجز عن طريق التوسع في تحرير تدفقات رأس المال الذي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مكونات حركة رؤوس الأموال في البرازيل، وقد حاولنا توضيح هذه التدفقات من خلال الجدول التالي:

جدول 01: تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	0.989	1.103	2.061	1.292	3.072	4.859	11.2	19.65	31.91	28.57
% من GDP	0.21	0.18	0.51	0.30	0.55	0.63	1.32	2.22	3.69	4.77

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	32.99	23.22	16.58	10.12	18.18	15.46	19.37	44.57	50.71	31.48
% من GDP	5.03	4.15	3.27	1.81	2.72	1.73	1.75	3.19	2.99	1.89

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	82.39	102.4	92.56	75.21	87.71	60.33	73.37
% منGDP	3.73	3.92	3.76	3.04	3.57	3.35	4.09

Source : The World Bank (1990-2016).

من خلال البيانات المتعلقة بتطور تدفق الإستثمار الأجنبي في البرازيل الموضحة أعلاه، ومن أجل تحليل تطور قيم الإستثمار الأجنبي المباشر التي تدخل في سياق تحرير رأس المال والتي تمثل بدورها أحد عناصر التحرير التجاري، نقوم بتقسيم أداء هذه المؤشر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1990-1999): تميزت هذه الفترة بندرة كبيرة في حركة رؤوس الأموال من وإلى البرازيل، ونخص بالذكر تدفق الإستثمار الأجنبي إذ لم يبلغ حتى 1 مليار دولار سنة 1990، كما أنه لم تكد تظهر نسبته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، ليبقى على هذه الحال تقريبا حتى سنة 1993، أما في السنتين اللاحقتين فقد شهدا ارتفاعا طفيفا تمثل في 3 مليار دولار، 4,85 مليار دولار على التوالي، إلا أن هذه القيم تبقى قليلة مقارنة بحجم دولة البرازيل، ويرجع هذه الشح في تدفق الاستثمارات إلى عدة أسباب أساسية، أهمها: إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية وانخفاض كبير في سعر الصرف والذي أدى إلى توليد ضغوط تضخمية كبيرة.

لتستأنف تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البرازيل في السنوات 1996، 1997، 1998، 1999 أين انتقلت من 11.2 مليار دولار إلى 28,57 مليار دولار، بحيث انتقلت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي من 0,63 % إلى 4,77 % نتيجة عدة عوامل أهمها (Katherine Hennings, 2003):

- تطبيق إجراءات الانفتاح المالي وإعادة الاندماج في الأسواق المالية الدولية في إطار الخطة البرازيلية الحقيقية؛
- زيادة السيولة الدولية وتوسيع صناديق التقاعد والتحوط؛
- برامج الخصخصة والتي ساعدت بنسبة كبيرة في تدفق رأس المال الأجنبي؛
- نهاية فترة إعادة هيكلة الديون الخارجية، والتي منحتها الثقة في تحرير حساب رأس المال.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المرحلة الثانية (2000-2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا واضحا على العموم في مستويات تدفقات الإستثمار الأجنبي مقارنة بالفترة السابقة، إذ تراوحت قيم الزيادة بين الفترتين من قيمة قدرت في المتوسط بـ 7,39 مليار دولار إلى حوالي 26,15 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى النمو القوي للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى العوامل السالفة.

إلى جانب ذلك فقد عرفت هذه الفترة عدة تذبذبات في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ سجلت سنة 2000 قيمة قدرت بـ 32,99 مليار دولار، لتبدأ في الإنخفاض إلى غاية سنة 2003 أين سجلت قيمة قدرت بـ 10,12 مليار دولار، وهي قيمة جد منخفضة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل في هذه السنة والذي حقق قيمة إجمالية قدرها 558.32 مليار دولار، أي بنسبة تكوين هذا الأخير بحوالي 1,81 %، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن هذه المرحلة تزامنت مع حالة عدم اليقين الانتخابي والذي خلف أزمة ثقة في الاقتصاد البرازيلي أدى ذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الإستثمار في البرازيل نتيجة ارتفاع المخاطر الإقيمية.

المرحلة الثالثة (2010-2016): أدت التغيرات التنظيمية في حساب رأس المال إلى رفع القيود على التمويل الخارجي، بحيث كان من بين مخرجات هذه السياسة هو اكتساب الاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في البرازيل في العقد الأخير، أين ارتفع من قيمة قدرت في المتوسط خلال الفترة 2000- 2009، بـ 26,15 مليار دولار إلى قيمة قدرت بـ 82,29 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة زيادة قدرت بأكثر من 300 %.

لتواصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل في السنوات الموالية، بحيث سجلت سنتي 2011 و2012 قيم قدرت بـ 102,4 مليار دولار، 92,56 مليار دولار على التوالي، لتتراجع هذه التدفقات خاصة في سنتي 2015 و2016 إلى قيم تمثلت في 60,33 مليار دولار، 73,37 مليار دولار على التوالي.

2.3 حجم الصادرات والواردات السلعية في البرازيل:

ركزت البرازيل في مسارها التنموي على عدة جوانب اقتصادية من أجل النهوض بأدائها الاقتصادي وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، كان أهمها تنمية التجارة الخارجية عن طريق استراتيجية تنويع التجارة، فقامت بالإنضمام للعديد من التكتلات بهدف زيادة التجارة وتنمية الصادرات ليس فقط من أجل تحقيق الفائض التجاري والإندماج أكثر في الاقتصاد الدولي بل للدور المهم الذي تلعبه التجارة في انتعاش الاقتصاد، وتشير بيانات الجدول التالي إلى تطور التجارة الخارجية البرازيلية في الفترة الممتدة من 1990-2016.

جدول 02: تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	31.41	31.62	35.79	38.55	43.55	46.51	47.75	52.99	51.14	48.01
الواردات	22.52	22.95	23.12	27.6	36.19	54.14	56.98	64.24	60.65	51.77

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	55.12	58.29	60.44	73.20	96.68	118.53	137.81	160.6	197.9	153
الواردات	58.64	58.38	49.72	50.88	66.43	77.63	95.84	126.6	182.4	133.7

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	201.9	256	242.5	242	225.1	191.1	185.2
الواردات	191.5	236.9	233.4	250.5	239.1	178.8	143.4

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

ما نلاحظه من الجدول الخاص بتطور حجم الصادرات والواردات السلعية البرازيلية، بأنه يوجد تزايد مستمر في حصيلة الصادرات السلعية البرازيلية في الفترة الممتدة من 1990-2016، بحيث تمثلت هذه الزيادة في انتقال حصيلة الصادرات من قيمة قدرت بـ 31.41 مليار دولار سنة 1990 إلى قيمة قدرت بـ 55.12 مليار دولار سنة 2000، ليستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2010 أين سجلت قيمة بلغت 201.9 مليار دولار أي بزيادة قدرها 140 مليار دولار خلال عشر سنوات، وأن معدل الزيادة السنوي قدر في المتوسط بحوالي 11 %، كما واصل هذا الارتفاع أي في حصيلة الصادرات حتى سنة 2014 أين سجلت حصيلة قدرت قيمتها بـ 225 مليار دولار.

أما بالنسبة للواردات السلعية البرازيلية فقد شهدت هي أيضا معدلات ارتفاع متواصلة على طول المدة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016، بحيث بلغت فاتورة الواردات البرازيلية سنة 1990 قيمة قدرت بـ 22.52 مليار دولار، لترتفع هذه الحصيلة إلى 58.64 مليار دولار سنة 2000 أي بفارق زيادة قدر بـ 36 مليار دولار، وما ميز هذه الفترة هو أن حصيلة الزيادة في الصادرات أكبر من حصيلة الواردات.

لتشهد بعد ذلك الواردات قفزة كبيرة بين سنتي 2000 و2010 أين ارتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف، بحيث انتقلت من فاتورة قدرت بـ 58.64 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة بلغت 191.5 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة زيادة فاقت 300 % في مدة زمنية محددة بـ 10 سنوات، وابتداء من سنة 2010 فقد شهدت فاتورة الواردات نوع من الثبات تراوح بين 200 – 240 مليار دولار، ماعدا في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 اللذين عرفا تراجعا تمثلت فاتورتهما على التوالي بـ 178.8 مليار دولار، و 143.4 مليار دولار، بحيث تقابل هذه القيم ما نسبته 0,9 % من حجم الواردات العالمية في سنة 2016.

كما سجل الميزان التجاري للبرازيل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2016، فائض تجاري في أغلب السنوات وتختلف قيمة الفائض من سنة إلى أخرى ماعدا بعض السنوات التي تم فيها تسجيل عجز نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات عن حصيلة الصادرات، والتي من بينها نجد سنة 2014 أين سجلت فيها فاتورة الواردات قيمة قدرت بـ 239.1 مليار دولار، أما حصيلة الصادرات في نفس السنة فسجلت قيمة قدرت بـ 225.1 مليار دولار، بالتالي فالعجز التجاري قدر بـ 14 مليار دولار والتي تمثل بدورها أعمق عجز خلال فترة الدراسة، وفي المقابل تم تسجيل أكبر فائض تجاري في طول هذه الفترة خلال سنة 2005 بقيمة قدرت بـ 40,9 مليار دولار.

ونتيجة هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها البرازيل، فقد تمكنت من أن تكون ضمن أكبر 25 دولة مصدرة ومستوردة في العالم، بحيث تصدر بشكل رئيسي المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وتستورد الهيدروكربونات، والمركبات، والمواد الكيميائية والأدوية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين نجد: الصين والإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وبلدان ميركوسور.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وفي مقابل ذلك فقد أقر العديد من الخبراء بأن البرازيل لا تزال منغلقة نسبيًا مقارنةً بالاقتصادات الكبيرة الأخرى، بسبب انخفاض تدفق التجارة وانخفاض عدد المصدرين نسبة إلى السكان، بحيث نجد عدد المصدرين في البرازيل هو تقريبا نفسه في دولة النرويج، وهي دولة بها ما يقارب 5 ملايين نسمة مقارنة بـ 200 مليون في البرازيل.

4. واقع الأداء الاقتصادي في البرازيل:

تعد البرازيل من أهم اقتصاديات العالم والأكبر في أمريكا اللاتينية، يتكون اقتصادها الكلي من مجموعة من القطاعات ذات الأداء المتميز بإعتبارها محركات النمو الاقتصادي للبرازيل، ويعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد البرازيلي، إذ يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة في المتوسط تقدر بـ 63 % يليها القطاع الصناعي بنسبة متوسطة تقدر بـ 18 %، كما يمثل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل في الفترة 1990-2016.

جدول3: تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو (%)	-3.1	1.5	-0.5	4.7	5.3	4.4	2.2	3.4	0.3	0.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو (%)	4.4	1.4	3.1	1.1	5.8	3.2	4.0	6.1	5.1	-0.1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو (%)	7.5	4.0	1.9	3.0	0.5	-3.5	-3.3			

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

استنادا إلى البيانات المتاحة في الجدول أعلاه، فإن معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل شهدت خلال الفترة 1990-2016، أداء مختلف من سنة إلى أخرى، بحيث سجل في بعض السنوات معدلات سلبية كانت أبرزها بداية الفترة ونهايتها، أين سجلت سنة 1990 معدل سلبي قدره – 3.1 %، وأيضا شهدت كل من سنتي 2015 و2016 معدلات سلبية تمثلت في - 3.5 % و -3.3 % على التوالي، ويقابلها في ذلك تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذين السنتين من 2456 مليار دولار سنة 2014 إلى 1802 مليار دولار سنة 2015، إلى 1796 مليار دولار سنة 2016، وقد تراجع أيضا نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من 12100 دولار إلى 10160 دولار سنة 2015، إلى 8930 دولار في سنة 2016، ويرجع ذلك بالأساس إلى الإحتجاجات التي شهدتها البرازيل في نهاية سنة 2013 نتيجة ارتفاع الأسعار وبخاصة أسعار الوقود والغذاء وتراجع قيمة العملة.

كما تم تسجيل معدلات نمو إيجابية في عدة سنوات امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2008، وقد تراوحت هذه المعدلات في هذه المرحلة بين ما هو مقبول والذي نلاحظه في سنتي 1994 و 2004 أين سجلا نسب قدرت على التوالي بـ 5.3، 5.8 %، نتيجة الإستثمارات الحكومة البرازيلية الكثيفة في برامج مكافحة الفقر على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية.

وفي تحليلنا لمعدلات النمو الإيجابية خاصة في سنة 2010 أين تم تسجيل معدل نمو بنسبة تقدر بـ 7.5 % والتي تعتبر أكبر معدل نمو في الفترة المدروسة وبقيمة إجمالية للناتج المحلي تقدر بـ 2209 مليار دولار بعد ما كانت 1667 مليار دولار سنة 2009 ويرجع هذا التحسن إلى التعافي من تبعات الأزمة المالية العالمية، والتي سمحت بتدفق كثيف لرأس المال الأجنبي بحيث سجل تدفق الإستثمار الأجنبي في سنة 2010 ما قيمته 82.39 مليار دولار بعد ما سجلت في سنة 2009 قيمة قدرت بـ 31.48 مليار دولار وهي حصيلة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أكبر من سنتي 2015 و2016 أين سجلا على التوالي 60.33 و73.37 مليار دولار، زيادة على ذلك فقد ارتفعت حصيلة الصادرات والواردات في هذه السنة بحيث تم تسجيل ما قيمته 240 مليار دولار كصادرات، و263 مليار دولار لفاتورة الواردات، إضافة إلى ذلك فإن إستمرارية تسجيل معدلات نمو مقبولة خاصة سنتي 2011 و 2012، أين تم تسجيل 4 % و1,9 % على التوالي، وترجع محفزاته إلى إستضافة البرازيل لكأس العالم في سنة 2014 لكرة القدم والألعاب الأولمبية 2016 وأن كلا الحدثين تطلبا زيادة كبيرة في الإنفاق الإستثماري لتعزيز البنية التحتية البرازيلية والمرافق السياحية مما أسهم ذلك في تحسين الناتج المحلي.

وكخلاصة لما جاء في بيانات تطور النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الدراسة هو أن النمو الاقتصادي يتميز بديناميكية ضعيفة، نتيجة استحواذ قطاع الخدمات على جزء كبير من الدخل الإجمالي وعلى رأسهم القطاع المصرفي والمالي على حساب التراكم الإنتاجي، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المرتبطة بنظام النمو الاقتصادي مقتصرة على المدى القصير في تنشيط القطاعات المحركة للنمو داخل البرازيل، وهذا ما جعلها تصنف كدولة متوسطة الدخل.

5. مدى مساهمة تحرير التجارة الخارجية في تحسين معدل النمو الاقتصادي في البرازيل.

سيتم في هذا العنصر الوقوف على أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في البرازيل والتي تتضمن عدة مؤشرات تدخل في تقدير النموذج الاحصائي وأهمها: معدل الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جانب الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وأثرها على النمو الاقتصادي في البرازيل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى.

ويستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (Y) وعدد من المتغيرات المستقلة X1 , X2 ,....XK ، وحد عشوائي ε إلى جانب β_0 الذي يطلق عليه الثابت، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات ، أما K فهو يمثل عدد المتغيرات المستقلة، ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالي :

$$\gamma n = {}_0\beta + {}_1\beta \ \ n_1 + \beta_2 \ X \ n_2 + \ldots + \kappa\beta \ X \ n\kappa + \varepsilon n$$

حيث:

γn المتغير التابع وفي دراستنا هو النمو الاقتصادي الذي يرمز له بـ GDP.

$\beta_1 \beta \ \beta_2$, تمثل معلمات النموذج.

n_1 المتغير المستقل الأول عند الفترة n والذي يمثل عندنا تدفقات الإستثمار الأجنبي ويرمز له بـ IDE.

Xn_2 المتغير المستقل الثاني عند الفترة n والذي يمثل الانفتاح التجاري ويرمز له بـ OC.

$Xn\kappa$ المتغير المستقل الأخير عند الفترة n والذي يمثل في حالتنا الائتمان الموجه للقطاع الخاص ورمزنا له بـ CP.

ε حد الخطأ العشوائي.

n تمثل عدد المشاهدات، وفي دراستنا تعبر عن عدد السنوات المحددة بـ 26 سنة أي من سنة 1990 إلى 2016.

ويهدف اختبار المعنوية الكلية للنموذج البرازيلي إلى توضيح مدى القدرة التفسيرية لكل من الإنفتاح التجاري) OC) الذي يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن الإنفتاح التجاري، أو كما يطلق عليه معامل التجارة الخارجية ويعبر عنه رياضيا بـ

حيث:

OC معدل الإنفتاح التجاري.

X تمثل الصادرات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

M تمثل الواردات.

PIB الناتج المحلي الإجمالي.

وتدفقات الإستثمار الأجنبي (IDE)، والإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص(CP) في البرازيل، كمتغيرات مستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أي في النمو الاقتصادي لدولة البرازيل.

1.5 تقدير النموذج:

مكن هذا الإختبار من الحصول على النتائج التالية:

نتائج تقدير المعنوية الكلية للنموذج - حالة البرازيل:

DW	Prob(F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared	Prob	t-Statistic	Coefficient	Variable
1.28	0.85	0.25	-0.09	0.03	0.96	0.04	0.147944	**C**
					0.67	-0.42	-0.20	**IDE**
					0.40	0.84	0.12	**OC**
					0.85	-0.17	-0.004	**CP**

وأن تقدير معادلة الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة تمثلت في:

GDP = 0.147944368028 - 0.204747228822***IDE** + 0.129535797267***OC** - 0.00489973606333***CP**

2.5 التفسير الاحصائي والاقتصادي:

توضح المعادلة أعلاه نموذج يحدد درجة الارتباط بين النمو الاقتصادي (GDP) كمتغير تابع وكل من الانفتاح التجاري (OC) وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(IDE) والإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (CP) في البرازيل كمتغيرات مستقلة ومفسرة للنمو الاقتصادي، غير أن مخرجات تقدير النموذج أكدت على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في البرازيل وذلك حسب معامل الارتباط (R^2) المعدل" Adjusted R-squared ") الذي سجل نسبة تقدر بـ (9 % -) ، خاصة وأنه إذا نظرنا لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد أعلاه نجد أن الإشارة سالبة، وهو ما يؤكد لنا استقلالية المتغيرات المستقلة (IDE، CP، OC) عن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البرازيل، أي أن التقلبات التي تحصل في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري والقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص ليست هي من يحدد النمو الاقتصادي في البرازيل، بل توجد عوامل أخرى هي التي تتحكم في النمو الاقتصادي بشكل أساسي، ويرجع ذلك إلى أنه في النصف الأول من فترة الدراسة قد شهد النمو الاقتصادي أيضا معدلات تقريبا متدنية وسالبة في بعض السنوات، وهو ما يوضح عدم فعالية جل القطاعات تقريبا المكونة للناتج المحلي بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي، أين شهدوا تفاقم القيود الخارجية على حركة وتدفق السلع والخدمات وصعوبة الولوج للأسواق العالمية، نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية "الريال"، إلى جانب الصعوبات المالية الخانقة التي كادت أن تؤدي بانهيار الاقتصادي البرازيلي، حتى إن مصادر عديدة أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها خوفا من عجزها عن تسديده، لذلك جاء الإرتباط ضعيف جدا وسالب بين متغيرات الدراسة ماعدا الإنفتاح التجاري الذي تبين بأن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، نتيجة عدة عوامل يمكن تحديدها فيما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. **أثر الانفتاح التجاري:** فقد جاءت قيمة المعلمة موجبة ومساوية لـ 0,12، ويستدل على ذلك بأن أثر الانفتاح التجاري موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بـ 1 % يترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0,12 % وهي نسبة متواضعة إلا أنها تبقى ذات أثر ايجابي، ويرجع ذلك إلى نجاعة مبادرات الإصلاح التي أدت إلى تغيير الوضع والتي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

2. **أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** جاءت قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير مساوية لـ (0.20-) ، ويستدل على ذلك بأن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر سالب على النمو الاقتصادي في البرازيل، حيث أن زيادة تدفق الاستثمار بـ 1 % يترتب عليه انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.20 %، والتي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن المعلمة تعتبر غير مقبولة احصائيا، إذ تساوي قيمة احتمالية تقدر بـ 0.67 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقول بأن: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الدراسة نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية في تلك الفترة وارتفاع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة 1990 إلى 2000.

3. **أثر الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص** فقد جاءت قيمة المعلمة تقريبا معدومة بحيث قدرت بـ (0.004-) ويستدل على ذلك بأنه لا يوجد أثر للائتمان الموجه للقطاع الخاص في البرازيل على النمو الاقتصادي، وإن وجد فهو سالب بالرغم من اعتماد تسهيلات ائتمانية كان من بينها تخفيض أسعار الفائدة من 13.25 إلى 8.75 %.

4. أما **المعنوية الكلية للنموذج** والمعبر عنها بإحصائية فيشر، فقد جاءت بقيمة احتمالية تقدر بـ (0.85) = F(prob) وهي أكبر من 0.05، ما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار وعدم قبول النموذج إحصائيا واقتصاديا، وهو ما تؤكده قيمة F-statistic والمقدرة بـ 0.25 وهي أقل من f الجدولية. كما أن إحصائية دربن واتسون DW = 1.28 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

6. الخاتمة:

شهدت البرازيل خلال العقود الثلاثة السابقة، وبالتحديد سنوات السبعينيات، الثمانينيات، والتسعينيات، تحولات وتغيرات جذرية في سياسات التنمية الاقتصادية، كانت أهمها سياسات استبدال الواردات التي صاحبتها عدة حواجز تجارية وضوابط تدفق رأس المال، بعدها تم التوجه نحو استراتيجيات تصنيع موجهة نحو التصدير، أين تم إعادة اتخاذ سياسات تجارية مناقضة للتوجه السابق، والتي تشمل إزالة الحواجز التجارية على تدفق السلع والخدمات بين البرازيل وبقية الدول، إلى جانب فتح أسواق رأس المال وما ساعدها في ذلك هو إنشاء البرازيل للسوق المشتركة الجنوبية مع الدول المجاورة "ميركوسور" وجهود التكامل الإقليمي الذي منح للبرازيل عدة مكاسب جراء نمو تجارتها وتحريرها، وكإستراتيجية منها للاستفادة المطلقة من أسواق دول أمريكا اللاتينية وتجنب المنافسة الأمريكية فقد قامت البرازيل بفتح أسواقها الداخلية الواسعة للشركات الأمريكية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات التي لا تمتلك فيها تكنولوجيا عالية، وتوجيه البعض منها نحو التصدير، وأن من بين ما يمكن كذلك استخلاصه من التجربة البرازيلية هو:

1. تمكنت البرازيل من الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية حتى أصبحت تحتل المراتب الأولى ضمن الدول المصدرة والمستوردة في العالم، بحيث تصدر بشكل رئيسي المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وتستورد بشكل أساسي الهيدروكربونات، والمركبات، والمواد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الكيميائية والأدوية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريون نجد: الصين والاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وبلدان ميركوسور؛

2. للتحرير التجاري أثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل، وهو ما بينته مخرجات الدراسة التحليلية والقياسية، إذ مكنتها استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محلياً والأخذ بنظام حمائي مُعقد (تعدد أسعار الصرف وفرض الضرائب العالية) بالنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة الإنتاجية خاصة وأنها كانت تعتمد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية إلى القطاع الصناعي، إلى أن تمكنت من تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التي سمحت لها بتبني استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير المعتمد على التكامل الإقليمي، التي استطاعت من خلالها تحقيق عوائد تجارية خارجية أسهمت في تحسين معدل نمو الاقتصادي؛

3. تعد حركة رؤوس الأموال إلى البرازيل في إطار الإستثمار الأجنبي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي فيها، خاصة بالنسبة للإستثمارات المرتبطة مباشرة بأنشطة التصدير، إذ تمنحها السلطات أهمية بالغة من حيث تطبيق إجراءات الإنفتاح المالي ورفع القيود على التمويل الخارجي؛

7. قائمة المراجع:

1. Ansell, A. (2011, p : 24). Brazil’s Social Safety Net Under Lula,. Brazil: Center for global education, the university of Puerto rico,.
2. Carvalho, C. (2000, p: 11.). *Brazil : Recovery, Reform, Opportunity.* Washington: Business Council.
3. Ernst, C. (2005, p: 08). *Trade liberalization, export orientation and employment in Argentina, Brazil and Mexico.* São Paulo, Brazil.
4. IBP, I. (2016, p: 16.). *Brazil Export-Import, Trade and Business.* Seattle, Washington: Amazon France.
5. Ilan Goldfajn, A. M. (2005, p: 04.). Capital Flows And Controls In Brazil : What Have We Learned ?,. Combridge,, Working Paper 11640, , England: National Bureau Of Economic Research.
6. IndexMundi. (2019). *Brazil Demographics Profile.* Brazil : IndexMundi.
7. Juan E. Santarcángelo, D. S. (2018). Industrial Policy in Argentina, Brazil, Chile and Mexico: a Comparative Approach,. *Revue Interventions économiques, 59/2018*, 19.
8. Katherine Hennings, M. M. (2003). Capital flows to the Brazilian economy:. *Capital flows to the Brazilian economy:*. Switzerland,, Switzerland,: Bank of International Settlements, Papers No 44, .
9. Kliass, P. (2011, p: 21). *Lula’s Political Economy: Crisis and Continuity, .* Brazil: Center for global education, the university of Puerto rico.
10. Lael Brainard, L. M.-D. (2009, p: 19). *Brazil as an Economic Superpower ?* Washington: The Brookings Institution.
11. Nazmi, N. (2015, p: 08.). *Economic Policy and Stabilization in Latin America.* New York,: published by Routledge.
12. OECD . (2015). *Economic Surveys.* Brazil: OECD.
13. Paolo Pigorini. (2014, p: 09). *From Brazil’s multinationals, important lessonsabout geographic expansion.* Rio de Janeiro, Brazil: Strategy.
14. Philip Arestis, L. F. (2008 , P : 14.). Assessing the economic policies of President Lula in Brazil : Has fear defeated hope ? *Assessing the economic policies of President Lula in Brazil :*

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Has fear defeated hope ? USA, centre for Brazilian studies, Working Paper Number CBS-81-07, USA,: University of Oxford.

15. Pigorini, P. (2014, p: 09.). *From Brazil's multinationals, important lessonsabout geographic expansion.* Rio de Janeiro, Brazil,: Strategy&.
16. Pigorini, P. (2014, p: 09.). *From Brazil's multinationals, important lessonsabout geographic expansion.* Rio de Janeiro, Brazil: Strategy&.
17. Renato P. Colistete. (2010, pp: 08-17). Revisiting Import-Substituting Industrialisation in Post-War Brazil. Department of Economics, Paper No. 24665, Brazil: Universidade de São Paulo pp: 08-17.
18. The Center of International Financial Management. (2017, p: 02.). *The Top 20 Brazilian Multinationals: A Long Way Out of the Crises.* São Paulo, Brazil
19. Veiga, P. d. (2004, p : 02.). *Foreign Direct Investment in Brazil : regulation, flows and contribution to development.* Brazil.
20. اتقرير التنمية البشريةا .(2013). محركات التحول في التنمية
21. رفيف رضا صيداوي. (2013 ص: 06.). دروس من التجربة البرازيلية. بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات. www.academia.edu: www.academia.edu.
22. هدير شحاته. (2006). *تجربة التنمية..البرازيل نموذجا.* القاهرة، مصر: www.academia.edu.
23. وزارة التنمية الزراعية في البرازيل. (2012/ ص: 11.). *برنامج القضاء على الجوع "التجربة البرازيلية"* . ترجمة إلى اللغة العربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، روما، إيطاليا: مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)